

تقلبات أسعار النفط والأداء الاقتصادي الجزائري نموذج تصحيح الخطأ

الأستاذ الدكتور: بوثلجة عبد الناصر

الطالبة: سي محمد فايزة

طالبة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، بنكي ومالي أستاذ مساعد، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

جامعة تلمسان

جامعة تلمسان

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة الأثر الناجم عن تغيرات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر وهذا من خلال المؤشرات الاقتصادية التالية (التضخم، سعر الصرف الحقيقي، معدل النمو، الاستثمار). أظهرت نتائج الدراسة في الجانب القياسي إلى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية، و وجود علاقة سببية بين تقلبات سعر النفط وكل من سعر الصرف الحقيقي والناتج الداخلي الخام حسب اختبار العلاقة السببية لجرانجر، أما اختبار دوال الاستجابة التلقائية فأوضح الأثر السلبي لصدمات سعر النفط على سعر الصرف الحقيقي، التضخم و الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، المتغيرات الاقتصادية الكلية، التكامل المتزامن، اختبار سببية جرانجر، VECM

Abstract:

There is no doubt that the most dominant feature of the Algerian economy is its total reliance on hydrocarbons. Such feature makes it probably the most vulnerable country to changes in world oil and gas prices.

The aim of this study is to investigate the impact of Oil Prices distortion on Algerian macroeconomic performance during the period (1986 to 2014). Using a Vector Error Correction Model (VECM), the impact of oil price fluctuation on four macroeconomic variables was examined.

The results show that Oil Prices have no important Impact on the most variables during the short term with the exception that they have a positive effect on inflation and negative effect on real effective exchange rate.

The result of Variance Decomposition analysis is consistent with the Impulse Response Function IRF in that there is a negative Impact in Long-term of Oil Prices on The RGDP , REER and INF. On the other hand; there is a positive Impact on INVS.

Key words: Algeria, oil price shocks, macroeconomic variables, VECM

مقدمة

اعتبر خبراء الاقتصاد أن التغيرات في أسعار النفط هي المصدر المهم في تقلبات الاقتصاد الكلي حيث شهد العالم خلال العقود الماضية تراجعاً حاداً لأسعار النفط، فالكساد الذي أعقب أزمة 1973 أظهر العديد من الدراسات التي حاولت تحليل العلاقة المتبادلة بين تغيرات أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية الكلية كدراسة "TOTM و RISERJ" التي أوضحت العلاقة العكسية بين أسعار النفط والأنشطة الاقتصادية، كما تناول هاملتون (1983) استقراراً انحداراً ما بين تغيرات أسعار النفط الاسمية ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إضافة إلى العلاقة السببية بين تغيرات أسعار النفط والمؤشرات الاقتصادية الكلية. وفصل هاميلتون 1980-1984 إلى فترتين ثانويتين وقد تميزت كلتا الفترتين بعلاقة معنوية إحصائية ما بين تغير أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي، كما طور هاملتون سنة 1988 نموذجاً يميز بمرونة أكبر للأسعار والأجور بحيث تؤدي تقلبات أسعار النفط إلى تراجع مستويات الأجور والوظائف في لقطاع الاقتصادي. بافتراض تأخير في وجود وظائف جديدة، ستؤدي إلى ظهور بطالة احتكاكية فضلاً عن احتمال عدم اقدام الأفراد على وظائف في قطاعات بعينها بسبب تقديرهم بأن وظائفهم القديمة ستصبح مرهقة كما كانت عليه قبل تقلبات أسعار النفط. وبالتالي من الممكن أن تفوق الخسائر في الفترة القصيرة قيمة الطاقة المفقودة بما مش أعلى، موضحاً بذلك الاحتمال الكبير لتأثير تقلبات أسعار النفط على الانتاج والبطالة بعد تراجع الأسعار لعام 1986 بسبب صدمة العرض الذي جاءت بعد زيادة أوبك لإنتاجها.

فقد ساهم البترول في اقتصاديات الكثير من الدول عبر العالم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مما أثر على السياسات الاقتصادية لهاته الدول خاصة منها تلك التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل ميزانياتها العامة مثل الجزائر التي يلعب قطاع المحروقات فيها الدور المهم في بناء وإرساء قواعد اقتصادها الوطني كونه القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي. حيث يشكل النفط وعوائده المالية المورد الأساسي لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية في الجزائر وتمويل الاستثمار في المجال النفطي وتطوير ما هو قائم فيه لمواكبة متطلبات التنمية فاعتماد الجزائر على سلعة النفط لتمويل برامجها التنموية جعل اقتصادها يتأثر بالتقلبات التي تشهدها أسواق النفط العالمية وانعكس ذلك في أداء الاقتصاد الكلي لهذه الدولة، وبالتالي نستطيع القول أن كل اضطراب يشهده سوق النفط سيؤدي بالضرورة إلى انعكاسات سلبية على المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر.

تبرز أهمية البحث من خلال تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والأداء الاقتصادي الكلي وما يتطلبه ذلك من توجهات في التحليل وعمق في النظرية، أما الهدف فيتضمن بناء المسارات النظرية بين صدمات النفط وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية ومن هنا تبرز لنا بوضوح طبيعة الإشكالية وهي على النحو التالي:

- ما هي آثار تغيرات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي في الجزائر؟

و للإحاطة بموضوع الدراسة والإجابة عن الإشكالية نستخدم المنهج الوصفي التحليلي من خلال ربط

الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار البترول والأداء الاقتصادي الجزائري وهذا بتقسيم الدراسة لثلاثة محاور، الأول بعنوان صدمات أسعار النفط والأداء الاقتصادي للدول المصدرة، أما المحور الثاني فحاولنا من خلاله إبراز أثر تقلبات أسعار النفط على الجزائر. وتضمن المحور الثالث المنهج القياسي، وذلك لاختبار أهم الآثار الناجمة عن التغير في أسعار البترول على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية كمعدلات التضخم، سعر الصرف الحقيقي، الاستثمار الأجنبي المباشر، معدلات النمو وهذا باستخدام برنامج «EViews».

الأدبيات السابقة :

العديد من الأعمال التجريبية حاولت دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والأداء الاقتصادي باستخدام نماذج التقدير المختلفة.

✓ قام "Mignon و Lardic" سنة 2006 بدراسة آثار تقلبات أسعار النفط على 12 دولة أوروبية خلال فترة (1970-2003) وأظهرت النتائج وجود علاقة غير متكافئة بين أسعار النفط والأنشطة الاقتصادية؛ مما يعني أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى مضاعفة في تأخر النشاط الاقتصادي الكلي. وحسب نتائج تحليل نموذج var لكل من "Gali-Blanchard" سنة (2007) حول العلاقة بين ارتفاع أسعار النفط والنتائج المحلي الإجمالي في 6 دول (الولايات المتحدة وإنجلترا، ألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان) بينت النتائج أن صدمات النفط تتحول من سلبية إلى إيجابية سنة 2000 بالمقارنة مع صدمات أسعار النفط لسنتي 1970 و 1980، بالإضافة إلى آثار ضئيلة على الناتج المحلي الإجمالي، البطالة والأجور ومؤشر أسعار المستهلك لنفس الفترة.

✓ درس Ayadi آثار صدمات إنتاج النفط لنيجيريا، باعتبارها من الدول المصدرة للنفط للفترة 1975-1992 باستخدام نماذج VAR، حيث وجد أن الناتج الداخلي الخام يستجيب بشكل إيجابي للصدمة الإيجابية للنفط، في حين استجابة التضخم تكون سلبية نتيجة للصدمة الإيجابية للنفط. وبالتالي زيادة الإنتاج وانخفاض التضخم وقيمة العملة الوطنية تابع للصدمة الإيجابية لأسعار النفط في نيجيريا.

✓ قام كل من "Wong وChang" سنة 2003 بدراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد في سنغافورة، وذلك باستخدام تقنية التكامل المشترك vecm، تحليل دوال الاستجابة الدفعية. وتشير النتائج المتحصل عليها أن صدمة أسعار النفط لم يكن له سوى تأثير هامشي على أداء الاقتصاد الكلي في سنغافورة، كما أظهر التحليل الوصفي أن استهلاك النفط كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت على مر الزمن.

✓ استخدم "Du" نماذج الانحدار المتعدد للسلاسل الزمنية الشهرية للفترة 1-12/1995-2008، ووجد أن أسعار البترول العالمية لها تأثير على النمو الاقتصادي والتضخم في الصين. كما اكتشف "Jin" سنة (2008)، في تحليل مقارن أن ارتفاع أسعار النفط له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في اليابان والصين وتأثير إيجابي على روسيا على وجه التحديد، فارتفع 10% في أسعار النفط العالمية يرفع نسبة الناتج المحلي الإجمالي بـ 5.16% في روسيا ويقوم بتخفيضه بنسبة 1.07% في اليابان.

✓ اكتشف كل من "Farzanegan" و"Markwardt" سنة 2009 وجود علاقة إيجابية قوية بين

التغيرات في أسعار النفط ونمو الناتج الداخلي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي بالنسبة للاقتصاد الإيراني على عكس النتائج التي تم الحصول عليها من طرف "Jabir" و "Zouari-Ghorbel" في نفس السنة والتي تشير إلى عدم وجود تأثير مباشر لصدمة أسعار النفط على النشاط الاقتصادي في تونس.

✓ أظهر "Raguindin - Reyes" سنة 2005 من خلال وظائف الاستجابة النبضية أن صدمات أسعار النفط تؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الفلبيني على المدى الطويل ، في حين قام "Elanshasy" سنة 2005 بدراسة الموضوع على فترتي (1950-2001) باستخدام نماذج التقدير التي نتج عنها علاقات إيجابية وذات دلالة إحصائية قصيرة وطويلة الأجل حتى مع التوازن المالي (الإيرادات الحكومية والنفقات). كما قام Berument وآخرون سنة 2010 بعد تراجع أسعار النفط نتيجة لهزة الطلب الناتج عن الأزمة المالية العالمية سنة 2008 بدراسة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن صدمات أسعار النفط الغير المتمثلة على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، العراق، الأردن، الكويت، عمان، قطر، سوريا، تونس، والإمارات العربية المتحدة وكانت النتائج إيجابية ودالة إحصائياً.

I. صدمات أسعار النفط والأداء الاقتصادي للدول المصدرة

1. محددات أسعار النفط

شهدت أسعار النفط تقلبات كثيرة حيث كون صندوق النقد الدولي مجموعة عمل مشكلة من عدة إدارات داخلية للوصول إلى وجهة نظر حول التطورات في أسواق النفط العالمية وتأثيراتها على سياسات الصندوق والدول الأعضاء وقد أصدر الصندوق مؤخراً ورقة بحثية بما توصلت إليه مجموعة العمل تشير إلى أن تراجع أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 يعود إلى عوامل العرض والطلب كما ترجحه مؤشرات الاقتصاد القياسي (دراسة Arezki and Blanchard 2014)

بالنسبة لتراجع الطلب العالمي على النفط فيعود إلى تراجع نموه بأكثر من المتوقع في كل من آسيا وأوروبا إلى جانب مواطن الخطر القائمة في الأسواق الصاعدة (دراسة Husain 2015) كما ساهمت قوى العرض بدرجة كبيرة في تشكيل هذه البيئة التي اتسمت بانخفاض الأسعار حيث اكتسبت ثلاثة من العوامل أهمية خاصة:

✓ الزيادات المفاجئة في إنتاج النفط داخل منظمة البلدان المصدرة للنفط: ويرجع أحد أسباب هذه الزيادات إلى تعافي إنتاج النفط بوتيرة أسرع من المتوقع في بعض البلدان أعضاء أوبك بما فيها العراق، و ليبيا .

• زيادة الإنتاج خارج منظمة أوبك: برغم اتساق هذه الزيادات إلى حد كبير مع التوقعات في النصف الثاني من 2014 فقد فاقت التوقعات في 2013 ، ارتفع الإنتاج خارج أوبك بنحو 1.3 مليون برميل يوميا في 2013 وبما يزيد على 2 مليون برميل يوميا في 2014 وترجع معظم الزيادات في العرض إلى تزايد الإنتاج في أمريكا الشمالية، يتصدرها إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة.

✓ تحول غير متوقع في دالة العرض داخل أوبك: قررت بلدان أعضاء أوبك في نوفمبر 2014 عدم تخفيض

الإنتاج استجابة لبدء توافر عرض موجب من التدفقات الصافية (الفرق بين الإنتاج العالمي والاستهلاك العالمي) وبدلا من ذلك قررت الحفاظ على المستوى المستهدف من إنتاجها الجماعي وهو 30 مليون برميل يوميا، برغم تزايد مخزون النفط وتباطؤ نمو استهلاك النفط على مستوى العالم كثيرا منذ 2005 فخلال عام وصل نحو 4 201 إلى نحو 0.7 مليون برميل يوميا.

2. تباين اتجاهات التضخم

انعكس بقاء الأسعار العالمية للنفط عند مستويات مرتفعة وتزايد مستويات الطلب المحلي في بعض الدول العربية بفعل الزيادة في مستويات الإنفاق الحكومي على معدلات التضخم والتي ارتفعت إلى نحو 7.6 بالمائة على مستوى الدول العربية ككل مقارنة بنحو 6 بالمائة لمعدلات التضخم المسجلة عام 2011 كما انخفضت معدلات التضخم في معظم بلدان المنطقة مع تباطؤ نمو أسعار الغذاء وارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي الذي تربط بلدان كثيرة عملاتها به فعليا، ففي منطقة مجلس التعاون الخليجي انخفض التضخم إلى 2.4 بالمائة سنة 2015 وفي إيران ساعد تشديد السياسة النقدية وسياسة المالية العامة على بقاء معدل التضخم ثابتا في حدود 15 بالمائة بعد أن بلغ في عام 2013 معدلا مثيرا للقلق قدره 35 بالمائة. كما تسارعت وتيرة التضخم في الجزائر.

3/ الاستثمار في حقبة انخفاض أسعار النفط

إزاء خلفية انخفاض أسعار النفط تراجعت الاستثمارات العالمية في قطاع النفط تراجع ملحوظا خلال التسعة أشهر الماضية مما يرجع إلى انخفاض الاستثمار في الرمال النفطية والنفط في المياه العميقة وبقدر أقل في النفط الصخري فانخفاض أسعار النفط يقلل رغبة أنشطة الاستكشاف والاستخراج ويصبح أحيانا غير اقتصادي مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات من الناحية التاريخية، كان الاستثمار العالمي في قطاع النفط يتبع تطورات أسعار النفط وكان ارتفاع الإنفاق الرأسمالي في قطاع النفط على مستوى العالم خلال الألفيات غير مسبوق ويرجع إلى ارتفاع أسعار النفط وبالفعل فإن الزيادة السريعة في الطلب على النفط وخاصة من اقتصاديات الأسواق الصاعدة الكبرى مثل الصين والهند دفعت أسعار النفط نحو الارتفاع وشجعت على مواصلة الاستثمار في التكوينات النفطية الصخرية التي لم تكن لها جدوى اقتصادية في فترة انخفاض أسعار النفط وهبط الاستثمار في قطاع النفط خلال الفترات السابقة التي شهدت انخفاضا هائلا في الأسعار وخاصة في ثمانينات القرن العشرين حين توقفت المملكة العربية السعودية عن القيام بدور المنتج المرجح مما أفضى إلى هبوط أسعار النفط من 27 إلى 14 دولارا للبرميل. وفي بداية هذه الفترة هبط الإنفاق على الاستكشاف وهو نشاط محفوف بالمخاطر بقدر أكبر من الإنفاق على الأنشطة غير الاستكشافية، كما سجلت الاستثمارات النفطية هبوطا ملحوظا اثر انخفاض أسعار النفط 2008 . وحسب دراسة "RISTERD" عن الفترة (1970-2014) والتي تتضمن 41 بلدا تمثل أكثر من 90 بالمائة من استثمار وإنتاج النفط في العالم يتأكد أن انخفاض أسعار النفط يُحدث آثارا سريعة وكبيرة من الناحية الكمية على الاستثمار في قطاع النفط وقد يصل تأثيره إلى الحد من نمو الاستثمار في القطاعات غير النفطية كثيفة

الاستخدام للنفط وقد وثقت الدراسات الاقتصادية حول الاستثمار الكلي من الناحيتين النظرية والتجريبية أهمية دور عدم اليقين في زيادة قيمة خيار الانتظار للاستثمار .

4/ الحيز المالي في البلدان المصدرة للنفط

أدى الانخفاض الكبير والمستمر في أسعار النفط إلى زيادة مواطن الضعف في الماليات العامة للبلدان المصدرة للنفط وأصبحت مسألة الحيز المالي بالغة الأهمية مع الوصول إلى مرحلة ضرورة اتخاذ البلدان المصدرة للنفط قرارات بشأن مدى سرعة تعديل سياساتها المالية العامة لمواءمة واقع جديد هو استقرار أسعار النفط على مستويات منخفضة وينظر هذا الإطار في التدابير البديلة للحيز المالي ويوفر استعراض مسارات الدين العام الماضية منظوراً إضافياً. فقد قامت البلدان المصدرة للنفط بمراكمة معظم ديونها في منتصف التسعينات إلى أواخرها، حين زادت نسبة الدين الوسيطة إلى نحو 50 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، مع ارتفاع نسب الدين في عدة بلدان لتصل إلى ذرى قريبة من 100 بالمائة وتقع نسب الدين العام التي يتوقعها خبراء صندوق النقد الدولي حتى عام 2020 ضمن حدود هذه المستويات التاريخية في حالة معظم البلدان المصدرة للنفط

يقدم استقرار أسعار النفط على مستوى منخفض في الثمانينات عبءاً فقد أدى ارتفاع الأسعار بصورة حادة مرتين في السبعينات إلى زيادة كبيرة في مختلف مكونات الإنفاق الحكومي، على أساس توقعات بأن رفع الاستثمار العام وزيادة الإنفاق الاجتماعي سيرسيان الأسس اللازمة للنمو في المستقبل. ونتيجة لذلك كانت البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير مستعدة على النحو المناسب للتعامل مع أي انخفاض مفاجئ في أسعار النفط. وخضعت الماليات العامة لضغوط مع تراجع الأسعار في أوائل الثمانينات، وتضاعفت هذه الضغوط مع انخفاض سعر النفط بصورة حادة في عام 1986، وشهدت البلدان المنتجة للنفط التي كانت تقيد إنتاج النفط في محاولة لرفع الأسعار العالمية كالمملكة العربية السعودية انخفاضات أكبر في إيراداتها النفطية وسجلت عجزاً في الميزانية استمر 15 عاماً تقريباً، مما أدى إلى زيادات كبيرة في الدين العام والدين الخارجي ولم تتحسن ديناميكيات الماليات العامة الكلية للبلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أن تعافت أسعار النفط أخيراً في بداية الألفيات.

I. ميكانيزمات تأثير أسعار النفط على الاقتصاد الكلي في الجزائر (دراسة تحليلية)

1/ أثر تغير أسعار البترول العالمية على النمو الاقتصادي

إن القراءة التاريخية لعلاقة تقلبات أسعار البترول بالمتغيرات الاقتصادية الكلية تبرز مدى هذا الأثر لأن هذه التقلبات أوجدت لها واقعا اقتصاديا لدى دول العالم المنتجة للبترول، فانخفاض أسعار النفط يؤدي إلى خفض النمو في البلدان شديدة الاعتماد على الصادرات الهيدروكربونية وذلك من خلال خفض الإنفاق الحكومي أساساً "دراسة Husain سنة 2008، كما ابرز "هاملتون 1983" من خلال بحثه ان ارتفاع اسعار البترول تخفض

من نمو الناتج المحلي الخام وانضم اليه "hooker" سنة 1996 ، الذي ابرز كذلك بان ارتفاع اسعار البترول تخفض من درجة النمو في حين انخفاضها لا يؤثر بدرجة عالية على نمو الانتاج.

وعند تشخيص الحالة الجزائرية نجد بان تحسن مستوى النمو تزامن مع تحسن ايرادات البلد وبدرجة اكبر البترولية الناجمة عن صادرات صحاري بلند .فمقارنة بالدول المتطورة ارتفاع اسعار البترول يمكن ان يؤدي الى انخفاض النمو لان هذا يرفع من كلفة النشاط الاقتصادي كما جاء في اطروحة ل " KEITH SILL " إذ أبرز من خلال دراسة قياسية عام 2009 كيفية تأثير اسعار البترول على نمو الناتج والانتاج والتضخم في الولايات المتحدة الامريكية ،إلا ان خصوصية الاقتصاد الجزائري تعطي صورة عكسية لهذا الاثر.فحسب التقارير الاقتصادية فالتحسن الاقتصادي الحاصل في العشرية الاخيرة يرجع الى الوفرة البترولية المتأتية عن ارتفاع اسعار هذه السلعة، حيث عرف الناتج الداخلي الخام تطورا وارتفاعا في الفترة الأخيرة بعدما كان متراجعا منذ سنة 1986.

2/ أثر تغير أسعار البترول العالمية على التضخم

بفضل ارتفاع أسعار البترول تم التحكم في معدل التضخم عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الجزائر، فقدرت قيمته بنسبة 3.51 بالمائة سنة 2007، بعدما عرفت معدلاته انخفاضات مستمرة في سنوات التسعينات حيث وصلت قيمته إلى 4.95 بالمائة سنة 1998، كما شهدت ارتفاعا ملحوظا سنة 2012 قدر بجوالي 8.89 بالمائة ثم انخفض عام 2013 ل 3.25 بالمائة ، فنلاحظ أن معدل التضخم قد انحصر في نسب منخفضة مقارنة بفترة الإصلاحات الاقتصادية بالرغم من تذبذب قيمته وعدم استقرارها، ومن بين أسباب ارتفاعه في الفترة الأخيرة كثرة الاعتماد على السلع المستوردة التي ارتفعت أسعارها بسبب ارتفاع أسعار البترول العالمية.

3/ أسعار النفط تجبر الجزائر على تجميد مشاريع استثمارية

في محاولة للحد من تداعيات أزمة النفط على الاقتصاد المحلي قررت الجزائر تجميد مشاريع استثمارية تخص البنى التحتية في مختلف مناطق البلاد، أمام تقلص عائدات النفط التي تشكل أساس ميزانية الدولة وذلك على خلفية تهوي أسعار النفط العالمية وانخفاض الإيرادات، كما تم اتخاذ قرار فرض نسبة ضريبة متفاوتة على أرباح الشركات. وأقرت الحكومة الجزائرية أيضا إجراءات عاجلة لتشجيع الاستثمار المحلي بهدف تقليل الاعتماد على الاستيراد، وتخفيف التبعية لأسعار النفط.

فمنذ عام 1986 وإلى غاية نهاية التسعينات تراجع معدل الاستثمار بسبب الانعكاس السلبي لتقليص الاستيراد ، وذلك بشأن أغلب المشاريع المخططة أما المشاريع الجديدة فكان يتم اختيارها حسب أهميتها في تقليص الواردات والمشاريع الموجهة للموارد المستهلكة، إضافة إلى المشاريع التي تحول دون معاناة القطاعات الأخرى. وبعد تحسن الأوضاع الأمنية والاستقرار السياسي اهتمت الجزائر باستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية من خلال وضع قوانين الاستثمار والامتيازات الجبائية المحفزة والضمانات، لكن بالرغم من ذلك بقيت التدفقات الأجنبية للاستثمارات ضعيفة ولا تتعدى 2 مليار دولار خارج الاستثمارات الأجنبية في قطاع

المحروقات، وهذا يعكس القدرات التي تتمتع بها في استقطاب هذه الاستثمارات خارج قطاع المحروقات ويرجع السبب في ذلك إلى العقبات البيروقراطية ومشكل العقار والقروض البنكية وغيرها .

4/ أثر إيرادات قطاع المحروقات على ميزانية الدولة والميزان التجاري.

تلعب تغيرات أسعار النفط دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة خاصة وأن الإيرادات البترولية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية، فارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية يصاحبها ارتفاع مواز في حصيله الإيرادات العامة للدولة وبالتالي حدوث فائض في الميزانية العامة وهذا ما حدث في الثمانينات عقب الأزمة البترولية لسنة 1986، حيث انخفضت صادرات المحروقات بـ39 بالمائة وتدهورت الموارد المالية الجزائرية (الشكل 2) ، كما عرفت الميزانية عجزا فترة التسعينات حيث أدى التراجع الكبير لأسعار البترول إلى انخفاض الإيرادات النفطية لتصل إلى 46 مليون دولار بدلا من 50 مليون دولار لسنة 1997 (الجباية البترولية) . ومنذ سنة 2000 عرفت النفقات نموا مطردا بسبب تطبيق الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار البترول، وارتفع معامل التبعية البترولية إلى أعلى مستوياته 67 بالمائة سنة 2006، وبذلك نستنتج أن أسعار البترول تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم الإنفاق العام.

5/ حركة سعر الصرف الحقيقي

تميز النفط خلال الأربعين عاما الماضية بمروره بدورات حادة من التقلبات في الأسعار، وجود تلك الدورات الحادة في أسعار وإيرادات مورد غير متجدد يعتمد عليه الاقتصاد عامة والإيرادات الحكومية خاصة يتسبب في وجود صعوبات ومتاعب كبيرة في سياسات إدارة سعر الصرف وخاصة على المدى البعيد ذلك أن هذه الظروف تؤثر في حركة سعر الصرف الحقيقي حيث أن استقراره له دور محوري في استقرار الاقتصاد وفي النمو الاقتصادي نظرا لتعلقه بحركة رأس المال مع العالم الخارجي والمزايا النسبية في التجارة الدولية خاصة على المدى البعيد فمثلا ينظر إلى سعر الصرف الحقيقي على أنه مقياس للتنافسية ولذا يتطلب رسم السياسات الاقتصادية الكلية واستراتيجيات التنمية في الدول النامية النظر بدرجة أكبر إلى سعر الصرف الحقيقي

وقد أشارت عدة أبحاث منها " Milesi-Ferretti و Ricci 2007 " إلى أن كل زيادة في أسعار النفط الحقيقية (أي المعدلة بحيث تراعى فيها نسب التضخم) يقابلها زيادة في أسعار الصرف الحقيقية لعملات الدول المصدرة للنفط وهذا ما يتفق مع نظرية القوة الشرائية وتتفاوت الأبحاث في تقدير تأثير زيادة أسعار النفط في أسعار الصرف الحقيقية. لكن من المهم الإشارة إلى أن انخفاض الدولار قد أسهم في كبح ارتفاع سعر الصرف الحقيقي خلال الطفرة الحالية فارتفاع سعر الصرف الحقيقي يقلل من تنافسية الاقتصاد المحلي وهذا أحد أوجه ما يسمى بالمرض الهولندي

ساهمت أسعار البترول في ارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي حيث قدرت قيمته بـ8 مليار دولار سنة 1997 وبانخفاض أسعار البترول سنة 1998 تراجعت قيمته إلى 6.8 مليار دولار، لكن ارتفعت الاحتياطات من جديد سنة 2003 إلى أن وصل سنة 2007 إلى 77.8 مليار دولار، ونؤكد أن

هذا التحسن يرجع لزيادة سعر البترول وارتفاع قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات. وفي الفترة 1995-2001 عرف سعر الصرف الحقيقي انحرافا أقل ناجم عن بداية الاستقرار مرده إلى تحسن أسعار المحروقات العالمية، ونتيجة للارتفاع الكبير لأسعار البترول عرف الدينار الجزائري استقرار ملحوظا في سنة 2003 أكدته تقارير صندوق النقد الدولي ليستمر الحال على ما هو عليه و بفعل انهيار أسعار البترول تم استعمال احتياطات الصرف المتاحة والاستثمار فيها كما قيمة الدينار الجزائري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي للعملة الوطنية قدر خلال الأشهر الأولى من 2014 بما معدله 5.11 بالمائة (أنظر الشكل 01)

II. أسعار النفط والأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر (دراسة قياسية)

تستخدم الدراسة سلسلة زمنية سنوية لكل من أسعار النفط، وسعر الصرف الحقيقي، التضخم، الاستثمار والناتج الداخلي الخام خلال الفترة: 1986-2014 وهذه البيانات أخذت من الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي و الأوبك.

1- التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ

▪ اختبار استقرار السلاسل الزمنية

أحد الشروط الضرورية للتكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة لذا تم اعتماد اختبار «*ADF*» و«*PHILIPS-PERRON*» للجذر الأحادي لإجراء اختبار الاستقرار في الجدول رقم (01) و نتائجه تبين أن القيم المطلقة لإحصائية (TQJ) أقل من القيم الحرجة مما يدفعنا لقبول الفرضية العدمية أي وجود جذور وحيدة وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية. وبعد المفاضلة أصبحت السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى وهذا ما يدفعنا للقيام باختبار التكامل المتزامن و التأكد من وجود علاقات على المدى الطويل بين المتغيرات

▪ اختبار التكامل : يمكن أن تنمو السلاسل الزمنية بنفس الوتيرة على المدى الطويل أي إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين سعر النفط ومؤشرات الاقتصاد الكلي وهذا من خلال اختبار التكامل المشترك لجوهانسن الذي وضع أن الإحصائية

λ trace أصغر من القيم الحرجة وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود علاقات تكامل متزامن بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5% أي أن المتغيرات لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل حيث تسلك سلوكا متشابها (الجدول 02) حيث بعد تقدير النموذج يتضح أن المعلمات المقدرة معنوية حسب إحصائية ستودنت، مع ملاحظة أن قيمة معامل التحديد *R2* الذي يختبر جودة التوفيق أو المقدرة التفسيرية للنموذج متوسطة ، أما قيمة درين واتسون فتبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من خلال تقدير دوال الانحدار لقيم البواقي فسلاسل البواقي مستقرة في المستوى .

▪ نموذج تصحيح الخطأ VECM

بعد أن تأكدنا من وجود تكامل متزامن بين مؤشرات الاقتصاد الكلي

وسعر النفط، تأتي مرحلة تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنموذج كمرحلة أخيرة للتكامل المتزامن وهذا باستخدام برنامج *EViews8* الجدول (03) مع العلم أن عدد التأخرات (01)

من خلال النتائج المحصل عليها يتضح أن معلمة تصحيح الخطأ $Ect(-1)$ سالبة و معنوية إحصائيا عند مستوى 5 بالمائة مما يؤكد صحة نموذج تصحيح الخطأ المقدر إحصائيا ، وتحقق الإشارة السالبة التي تدل على سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، حيث قدرة سرعة التعديل في النموذج حوالي 49 بالمائة أي أنه عندما ينحرف معدل النمو في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل يتم تعديل ما يربو عن 49 بالمائة من الاختلال ، و وفقا لهذه النتائج نستنتج أن معدل النمو يستغرق حوالي 2 سنة ($1/0.49$) باتجاه قيمته التوازنية في الأجل الطويل عند حدوث أي صدمة في أحد محدداته ومنها سعر النفط

2- اختبارات العلاقة السببية لجرانجر: لمعرفة التأثير الذي يمكن أن تحدثه متغيرة على متغيرة أخرى نقوم باختبار السببية الذي قدمه *Granger* سنة 1969، و الذي يسمح بمعرفة مدى تأثير المتغيرات على بعضها حسب (الجدول 04) يتضح لنا وجود علاقة سببية معنوية من أسعار النفط باتجاه الناتج الداخلي الخام عند مستوى معنوية 5 بالمائة ، و هذا يفسر تأثر الناتج الحقيقي بأسعار البترول حيث أن الصادرات الجزائرية يهيمن عليها قطاعه المحروقات بنسبة تتجاوز 96 بالمائة، و بعبارة أخرى يمكن القول أنه في حالة حدوث أي صدمة في أسعار النفط على المدى القصير سوف ينتقل أثرها إلى معدلات النمو بشكل معنوي و هذا ما يعكس بشكل كبير هيكل الاقتصاد الوطني بحيث يتم تحصيلات إيرادات الخزينة العمومية من العوائد المتأتية من النفط و تبقى القطاعات الأخرى تساهم بشكل هامشي في حدود 3 أو 4 بالمائة و بالتالي يمكن استنتاج معاناة الاقتصاد الوطني من مشكل الأثر السلبي للموارد الطبيعية أو ما يسمى بأثر نقمة الموارد كما نلاحظ علاقة سببية بين سعر النفط وسعر الصرف الحقيقي حيث ارتفاع الصادرات النفطية يؤدي إلى زيادة الطلب على العملية المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف و تحسن القيمة الخارجية للعملة.

3- ديناميكية نموذج *vecm* : بعد تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي *vecm*، يتم تقدير دوال الاستجابة

الدفعية و تحليل تباين خطأ التنبؤ بالنسبة للمتغيرات الداخلية.

■ **استقرارية النموذج:** النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار حيث جميع المعاملات أصغر من 1 وهذا ما يأكده الشكل رقم (03) حيث جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين .

■ **دوال الاستجابة الدفعية**

إن هذا التحليل مبني على أثر صدمات سعر النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية، وسنحاول من خلال هذا الاختبار والذي يتطلب سلاسل مستقرة من نفس الدرجة وهذا يعني استعمال التفاضل الأول لجميع المتغيرات، ويمكن توضيح هذا من خلال تقدير دوال الاستجابة الدفعية (الشكل 04)

● يتضح لنا أن استجابة الناتج الداخلي الخام لصدمة سعر النفط سلبية على المدى القصير والمتوسط ثم

يتحول الأثر لاجباي بشكل مرتفع ومتواصل إلى غاية نهاية الفترة بنسبة 1.35 بالمائة، وهذا ما يوضح شدة التأثير الذي تمثله أسعار البترول على نمو الناتج الداخلي الخام، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج وتطورات أسعار البترول فأصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام ونمو الناتج الداخلي الخام بشكل خاص، يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في الأسواق، ولما كانت حصة الجزائر من الصادرات البترولية محددة من طرف منظمة الأوبك، فإن اثر الأسعار سيظهر بقوة على حصيلة الصادرات ما دامت الدولة غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن انخفاض الأسعار، ومنه على حصيلة قطاع المحروقات وبالتالي على القيمة النهائية للناتج الإجمالي و للإشارة فقد بلغ متوسط إسهام الصادرات في الناتج الداخلي 30.18 بالمائة خلال الفترة 1986 - 2009، مما يعني أن حوالي 30.18 بالمائة من الإنتاج الداخلي الإجمالي مصدره الإنفاق الأجنبي على السلع والخدمات المحلية، وعليه فإن اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية التي تتكون أساسا من المحروقات تنعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني، فينتعش بزيادته وينكمش بتراجعته.

● قد تنوعت استجابة سعر الصرف الحقيقي لصددمات النفط بين ايجابية وسلبية وبنسب متفاوتة حيث بلغت قيمة (-1.22) في المدى القصير ليتحول تأثير الصدمات لاجباي في المدى المتوسط والطويل فبلغ أعلى نسبة وهي (+2.14) في الفترة العاشرة وهذا ما تؤكد أبحاث كل من " Ricci و Milesi-Ferretti 2007" إلى أن كل زيادة في أسعار النفط الحقيقية (أي المعدلة بحيث تراعى فيها نسب التضخم) يقابلها زيادة في أسعار الصرف الحقيقية لعملات الدول المصدرة للنفط وهذا ما يتفق مع نظرية القوة الشرائية، حيث أن القيمة الحقيقية لسعر البترول مرت بعدة مراحل أساسية فمن سنة 1986-1994 نلاحظ أن الفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة الاسمية معقول وهذا يدل على أن سعر الصرف الحقيقي للدولار يقترب من سعر الصرف الاسمي، وبالتالي العائدات الآتية من النفط والتي تكون أغلبها بالدولار لها قوة شرائية مقبولة، أما من سنة 1996 إلى غاية 2009 نلاحظ أن الفرق بين القيمة الاسمية لسعر البترول والقيمة الحقيقية كان مرتفع لكن القيمة الاسمية أكبر من القيمة الحقيقية لعائدات النفط. فانخفاض الدولار قد أسهم في كبح ارتفاع سعر الصرف الحقيقي خلال الطفرة الحالية كما أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يقلل من تنافسية الاقتصاد المحلي وهذا أحد أوجه ما يسمى بالمرض الهولندي

● أما بالنسبة لاستجابة معدلات الاستثمار لصدمة سعر النفط فقد كان التأثير ايجابيا طوال فترات الدراسة، حيث بلغت أعلى قيمة لها وهي 73.96، رغم أن الجزائر تبقى أكبر منتج ومصدر للغاز في إفريقيا وثالث أكبر منتجها للنفط، إلا أن مستوى إنتاجها لا يعكس حجم مواردها الغنية، فالتذبذب في سوق النفط في سنة 1986م زاد من المديونية الخارجية الشيء الذي ساهم في إعادة جدولة الديون الخارجية مع المؤسسات المالية الدولية سنة 1995م، والتي أدت إلى تقليص معدلات الاستثمار، حيث كانت إيرادات الجزائر تقدر ب12 مليار دولار أما نسبة خدمة الدين فقدرت ب86 بالمائة ويعد هذا من بين الأسباب التي خفضت

الاستثمار، وهذا ما أدى إلى تذبذب في معدلات النمو. كما اضطرت الجزائر إلى تقليص الاستيراد سنة 1986، الأمر الذي انعكس سلباً على الاستثمارات، وذلك بشأن أغلب المشاريع المخططة صاعداً، المشاريع التي يصعب تأجيلها، أما المشاريع الجديدة فكان يتم اختيارها حسب أهميتها في تقليص الواردات والمشاريع الموجهة للموارد المستهلكة، إضافة إلى المشاريع التي تحول دون معاناة القطاعات الأخرى من أي تأخير. فم منذ عام 1986 وإلى غاية نهاية الثمانينات تراجع معدل الاستثمار عما كان عليه في السبعينات.

● بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد سجلت انخفاضاً في سنة 2009 بنسبة 60 بالمائة، عقب الصدمة النفطية لسنة 1998 وذلك بصفة خاصة في القطاع غير الهيدروكربوني، كما لعبت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة إلى جانب تراجع العائدات البترولية دوراً هاماً في جعل مناخ الأعمال غير جذاب وأهمها وضع سقف أقصى على المشاركة الأجنبية في رؤوس أموال شركات الأعمال بـ 49 بالمائة. إن تراجع نسب الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة بين 2003 و 2009 بالرغم من برامج الإصلاح الوطنية الممثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الوطنيين مراده تقلبات أسعار البترول التي ظلت في ارتفاع مستمر حتى سنة 2007م لتسجل انخفاضاً رهيباً في أكتوبر 2008م بسبب الأزمة العالمية.

● عكس التضخم الذي كانت استجابته سلبية وبشكل متواصل لصدمات سعر النفط، حيث بلغت الاستجابة قيمة (-0.75) خلال الفترة العاشرة بعدما بلغت أقصى قيمة سلبية لها في المدى المتوسط والتي بلغت (-0.88) خلال الفترة الخامسة، فقد عرفت الجزائر على غرار باقي دول العالم ظاهرة التضخم. ففي فترة الثمانينات و بداية التسعينات عرفت الجزائر معدلات تضخم مرتفعة بسبب الأزمة البترولية (1986). حيث أن انخفاض أسعار النفط التي تعتبر أهم مورد مالي للجزائر أدى إلى انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة و أثر هذا على الاستيراد مما أدى إلى نقص و ندرة في بعض السلع كان نتيجتها ارتفاع في الأسعار. كما أن المديونية الخارجية و التي بلغت أكثر من 40 مليار دولار أصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني خاصة بارتفاع خدمة الدين مما دفع بالجزائر إلى اللجوء في سنة 1994 إلى إعادة جدولة الديون الخارجية العمومية. و لقد أظهرت الجزائر صرامة في تطبيق برامج تحقيق الاستقرار والتصحيح الهيكلي التي بدأتها عام 1994 بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فقد حقق إجمالي الناتج المحلي نمواً بلغ 3 بالمائة سنوياً في المتوسط من عام 1999 حتى عام 2002 وتحقق أداء مماثل في النمو من القطاع خارج المحروقات، تصدره نمو حقيقي قوي في القيمة المضافة من الصناعات التحويلية التي يقوم بها القطاع الخاص بنسبة 5 بالمائة. وبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 4,1 بالمائة في عام 2002. حولت أسعار البترول والتحكم الأشد في الطلب حالات العجز المالي في الحساب الجاري إلى فوائض كبيرة بحلول عام 2001 وانخفض التضخم من أكثر من 20 بالمائة في عام 1994 إلى 1,4 بالمائة في عام 2002

و مع بداية ارتفاع أسعار البترول في العقد الأخير، أي من سنة 2005 إلى نهاية سنة 2012، حيث شهدت أسعار البترول أرقاماً قياسية، صاحب ذلك تضخم في الجزائر. ولا شك أن

ارتفاع أسعار البترول له فائدة مباشرة على ميزانية الدولة، وبالتالي فائدة غير مباشرة على المواطن من خلال زيادة التنمية والمشاريع الحيوية ، مما يحقق المكاسب للمواطن، إلا أن الواقع أثبت أن هناك تضخما يرافق الارتفاع في أسعار البترول بسبب تبني الحكومة لسياسات نقدية و مالية غير محكمة أدت إلى ضح أموال إضافية في الاقتصاد و في ظل ضعف الكفاءة لإنتاجية للمؤسسات و عدم القدرة على زيادة الإنتاج أدى ذلك إلى نشوب ضغوطات تضخمية.

■ تحليل التباين

من خلال نتائج تحليل التباين (الجدول رقم 5) يتضح أن النفط يعتبر أهم متغير داخلي في تفسير تباين الاستثمار حيث ترتفع نسبته بشكل تدريجي من 30.56 بالمائة خلال الفترة الثانية إلى 73.96 بالمائة في المدى الطويل ونفس الشيء بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي الذي ترتفع نسبة تباين خطأ التنبأ فيه بصدمات النفط لكن بنسب قليلة ومتفاوتة على المدى الطويل لتصل إلى 7.98 بالمائة ، و يلعب سعر النفط الدور الثالث كمتغير داخلي مؤثر في التضخم في الجزائر بعد الناتج الداخلي الخام وسعر الصرف الحقيقي وبنسبة أقل نجد حجم الاستثمار حيث لا تتعدى نسبة تباين خطأ تباين التضخم المفسرة بصدمات الاستثمار 0.8396 بالمائة مما يدل على أن هيكل التضخم بالنسبة للاقتصاد الجزائري يتأثر بصدمات الطلب الهيكلية الناتجة عن ارتفاع الناتج الداخلي الخام و المدعم كذلك بأسعار النفط.

من جانب آخر نلاحظ أن نتائج تحليل تباين أسعار النفط تدل على أن هذا الأخير يتأثر بشكل كبير بمستوى الناتج الداخلي الخام، بحيث بلغت نسبة تباين خطأ التباين المفسرة بصدمات الناتج الداخلي الخام ما يربو عن 82.53 بالمائة. في المدى القصير لتتخفف هذه النسبة في المدى المتوسط و الطويل إلى حدود 75.65 بالمائة ، و والى ما يربو عن 74 بالمائة في الفترة العاشرة ، و يبقى تأثير المتغيرات الداخلية الأخرى ضئيل نوعا ما في حدود 26 بالمائة كأقصى تقدير .

خلاصة: من خلال التحليل الاقتصادي والقياسي للدراسة توصلت إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وهي

كالآتي:

نتائج الدراسة

■ إن نتائج الدراسة القياسية أثبتت وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط والمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، أما اختبار العلاقة السببية لجزائر أثبت وجود علاقة بين سعر النفط وكل من سعر الصرف الحقيقي والناتج الداخلي الخام في المدى القصير، بالإضافة إلى اختبار دوال الاستجابة الدفعية التي أوضحت وجود أثر سلبي لصدمات سعر النفط لسلة أوبك على كل من الناتج الداخلي الخام و التضخم وسعر الصرف الحقيقي للجزائر وأثر إيجابي على الاستثمار .

التوصيات والاقتراحات

■ أن الزيادة في أسعار النفط، لبلد مصدر مثل الجزائر يؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير التي تصحح سلبية في المدى البعيد وللتخلص منها، وجب وضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط، فضلا عن التحرك نحو مصادر الطاقة البديلة للصناعات المحلية وترقية الصادرات خارج المحروقات التي توجهت لها الجزائر منذ بداية أزمة النفط 1986، وهذا بغية تفادي الانخفاض في الإيرادات من العملة الصعبة

- يمكن تحقيق استقرار دائم للاقتصاد الجزائري وتنميته بتنويع الصادرات والاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة، التي تعتبر منتجة ومهمة لتحقيق نمو اقتصادي إيجابي كقطاع السياحي و الفلاحي اللذان يعتبران أساسيان، وكذا بتفعيل عملية الاستثمار وذلك لتجنب الوقوع في إحتلالات هيكلية حمة .
- على الجزائر الدعم الفعلي لبرنامجها الخاص بتطوير الطاقات المتجددة وفتح باب الاستثمار الأجنبي في هذه الطاقات، وكذا تفعيل التعاون المشترك مع الدول ذات الخبرة في هذا المجال.

الملاحق

الجدول رقم(01): نتائج اختبار جذر الوحدة (*unit root test*) لجميع المتغيرات.

variables	Test PP		Test ADF	
	1st Diff	level	1st Diff	level
OIL	6.62	1.38	6.62	1.63
GDP	11.05	1.53	6.53	1.76
INF	4.55	1.31	4.57	1.25
INVS	6.21	0.18	6.21	0.31
REER	5.52	0.53	5.52	0.51

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على برنامج EViews8

الجدول رقم(02): اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

hypothesie	Critical value	Trace stati	Eingenvale	prob
$R=0$	69.81889	82.95301	0.741492	0.0031
$r \leq 1$	47.85613	46.42669	0.572251	0.0677

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على برنامج EViews6

الجدول رقم : 03 تقدير نموذج تصحيح الخطأ

$$D(GDP) = 1.35944468627E-08 * INVS(-1) + 0.412850106821 * INF(-1) - 2.68886657022 * OIL(-1) + 1.32320187726 * REER(-1) - 50.562399547$$

الجدول رقم (04): اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الاستقرار النقدي وسعر النفط.

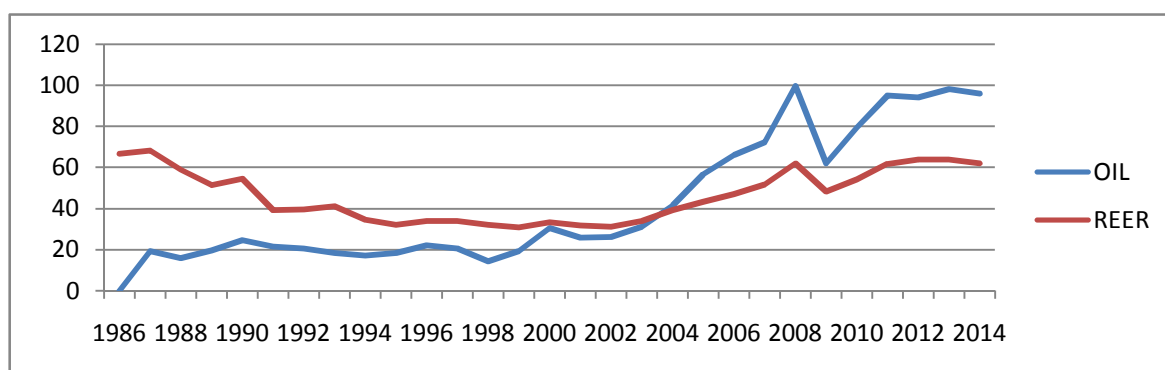
DEPENDENT VARIABLE

	DLGDP	DLINVS	DLREER	DLINF	DLOIL
DLGDP		0.073	0.096	0.955	0.019
DLINVS	0.10		1.90	0.96	0.11
DLREER	0.0001	0.074	0.38	0.685	0.0005
DLINF	2.22	1.73	3.42		0.18
DLOIL	0.130	0.035	0.27	0.86	

جدول رقم (05): تحليل تباين سعر الصرف الحقيقي (TCR) D

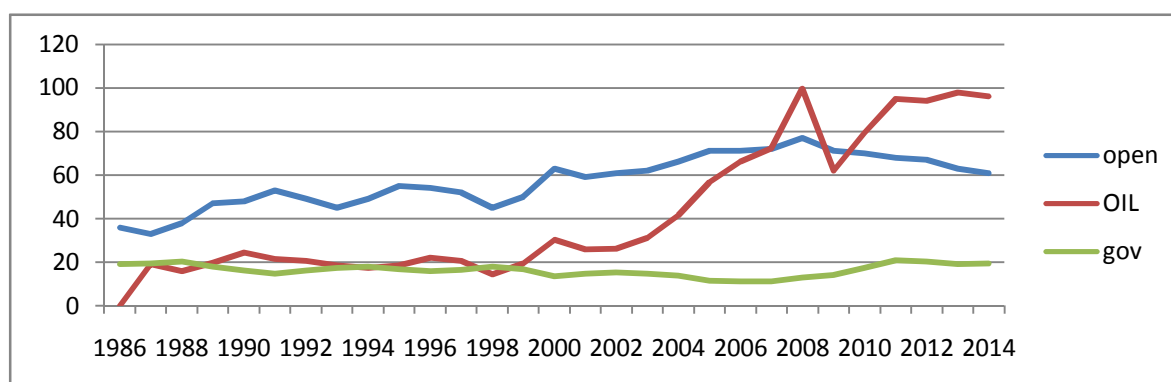
period	VARIANCE DECOMPOSITION TO GDP	VARIANCE DECOMPOSITION TO INVS	VARIANCE DECOMPOSITION TO INF	VARIANCE DECOMPOSITION TO REER
01	0.000000	0.000000	0.000000	4.134322
02	8.708929	30.56116	0.146900	4.871675
03	15.76377	45.72570	0.100951	6.247317
04	14.18021	56.68288	0.198338	4.894957
05	11.42057	63.78442	0.163830	4.357595
06	9.427337	67.55714	0.138401	4.590570
07	8.038728	70.09124	0.133266	5.166658
08	6.982511	71.83051	0.143551	6.148836
09	6.208855	73.06210	0.178148	7.154717
10	5.623312	73.96497	0.204419	7.937527

الشكل رقم 01: نمو أسعار النفط ، وسعر الصرف الحقيقي (1986-2014)



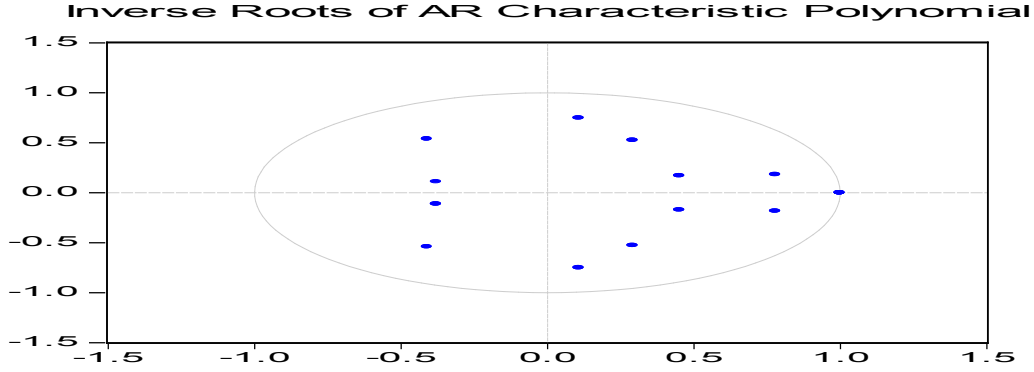
data world bank 2009, world bank, www.worldbank.org- Sources :
www.IMF.org International Financial Statistics, International Monetary Fund,

الشكل رقم 02: إيرادات قطاع المحروقات و ميزانية الدولة والميزان التجاري



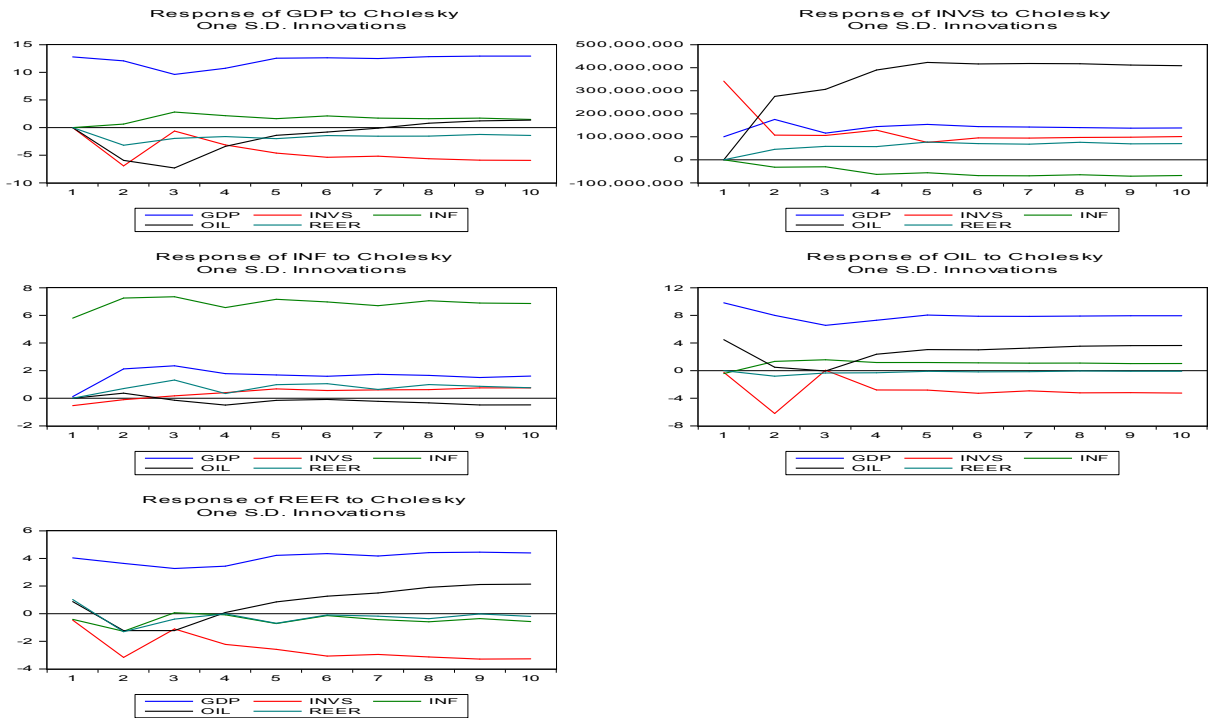
data world bank 2009, world bank, www.worldbank.org- Sources :

الشكل رقم : 03 اختبار استقرار نموذج vecm



المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على برنامج EViews6

الشكل رقم (04): استجابة المؤشرات الاقتصادية لصدمة سعر النفط.



الهوامش و المراجع المعتمدة:

¹أ.د. محمد بن بوزيان و أ.عبد الحميد لخدمني تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية) مجلة

أداء المؤسسات الجزائرية - العدد 02 / 2013

¹²Simeon Oludiran Akinleye and Stephen Ekpo: oil price shocks and macroeconomic performance in Nigeria- *economía mexicana nueva época*, vol. Cierre de Época (II) 2013

Daniel Yergin (2008), 'Oil at the Breaking Point', OP. Cit.¹¹³

Olivier J. Blanchard y Jordi Gal: *The Macroeconomic Effects of Oil Price Shocks: Why are the 2000s so different from the 1970s?*, - August 18, 2007¹¹⁴

Ayoub Antoine, Percebois Jacque, *Pétrole, marché et stratégies*, Economica, Paris, 1987.¹¹⁵

Bassm Fattouh, *An Anatomy of the Crude Oil Pricing System*, The Oxford Institute for Energy Studies, WPM 40, January 2011¹¹⁶

WORLD ECONOMIC OUTLOOK .APRIL 2013 (ARABICA)-FMI¹¹⁷

<http://www.oapec.org/ar/home>.¹¹⁸

Mustafa Mekideche, *le secteur des hydrocarbures en Algérie (1958-2008)*, 119
problématique, en jeux et stratégie, la série «l'Algérie de demain, relever les défis pour gagner l'avenir», Alger, Algérie, septembre 2008

Why do oil price shock no longer shock, Oxford Institute for Energy Studies, Paul segal,¹¹¹⁰
.department of Economics October 2007